

بين سندان مطالب الأساتذة ومطرقة عجز الأهل العام الدراسي 25/24 لن يكون خالياً من المفاجآت

ينطلق العام الدراسي 2025/2024 بخطوات متعثرة في ظل وضع اقتصادي صعب وارتفاعات غير مبررة في الاسعار وصدمة الاقساط التي ضربت جميع الاهالي ومطالب معلمين تهدد بدء العام الدراسي الذي تعصف به تحديات اقتصادية واجتماعية وامنية، فيما يتجدد هم الاسر في تأمين مستلزمات عودة ابنائهم الى المدرسة مثل الملابس والقرطاسية والحقيبة المدرسية

قبل انتهاء العام الدراسي 2024/2023، تلقى اهالي الطلاب في المدارس الخاصة رسائل تعلمهم عن زيادة الاقساط للعام الدراسي 2024 - 2025. وقد تراوحت هذه الزيادات ما بين 35 في المئة و50 في المئة في معظم المدارس الخاصة، وتخطت في البعض منها هذه الارقام.

بات العام الدراسي يتأرجح بين سندان مطالب الاساتذة ومطرقة عجز الاهل الذين لا يستفيدون جميعهم من التقديرات والمنح المدرسية التي اقرت، بالإضافة الى تراجع القدرة الشرائية لدى اللبنانيين في ظل توقعات بحصول تسرب من المدارس الخاصة.

اجرت "الامن العام" حواراً مع الامين العام للمدارس الكاثوليكية الاب يوسف نصر حول التحديات التي تواجه العام الدراسي والاستراتيجيات الموضوعية.

■ كيف تتحضررون للعام الدراسي 2025/2024؟

□ منذ اربع سنوات حاولنا خلال الصيف تقييم الواقع الاجتماعي الاقتصادي ووضع خطة للسنة التي تليها. الا ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية تبدلت واختلفت كثيراً منذ خمس سنوات حتى اليوم، وبالتالي ان الوسائل التي كانت مناسبة في المرحلة السابقة لم تعد هي الانسب للمرحلة الحالية. ستكون الفئة المستهدفة للمرحلة القادمة هي فئة الطبقة الفقيرة والطبقة الاكثر فقراً في المجتمع اللبناني لأن رؤيتنا لهذا المجتمع هي على الشكل التالي: فئة مرتاحة جداً وفئة اخرى استطاعت دولة

اقتصادها والتكيف مع الواقع الاقتصادي الحالي وفئة من القطاع العام التي دعمت من خلال تعاونية موظفي الدولة، وفئة من الناس غير ميسورة ذات مدخول محدود جداً وهي تضم من يعمل في بعض القطاعات التي تأثرت بشكل كبير بالازمة وانعكاساتها لا تزال كبيرة جداً عليها لذلك هي في حاجة الى المساعدة حتى تستطيع تعليم اولادها في مدرسة خاصة او في مدارسنا الكاثوليكية. وبالتالي نحن اليوم امام تحديين قبل انطلاق العام الدراسي: التحدي الاول هو التحدي الاقتصادي والاجتماعي وتسهيل عملية تسجيل الطلاب، كل الطلاب في المدرسة الخاصة. التحدي الثاني هو التحدي الامني لأننا في حاجة الى ان نرتقب ونترقب عن كتب التطورات الامنية الحاصلة حالياً. ولن يكون هذا التحدي سهلاً امام هذا المشهد الامني الساخن الذي لا يزال مستمراً ولم يتم بعد وضع حد له.

■ لا شك في ان العام الدراسي هو عام استثنائي بسبب هذه التحديات كما ان الاهالي يلقون صرخة مع توجه المدارس الخاصة الى الدولار شبه الشاملة للاقساط وازديادها بشكل ملحوظ فكيف يمكن للاهالي ان يستمروا اليوم؟

□ ننطلق من واقع العام الدراسي 2024/2023 عندما تقاضت المدارس قسطاً باليرة اللبنانية وصندوق دعم بالدولار حتى تتمكن من تأمين نوعين من المصاريف: الرواتب ونوع من المحفزات بالدولار للمعلمين اضافة الى تأمين مصاريفها التشغيلية. وكان يبلغ متوسط قيمة

المحفزات بالدولار 35 في المئة من راتب ما قبل الازمة، مما يعني ان الاستاذ الذي كان يتقاضى الف دولار قبل الازمة كان يتقاضى في العام الدراسي 2024/2023 ما يوازي 350 دولار كمتوسط، الا ان نقابة المعلمين طالبت برفع هذا المتوسط الى متوسط 60 في المئة ليتمكن المعلم العمل بشكل مريح مؤكدة انه لا يجوز ابقاء واقع المعلم على ما هو عليه، لا سيما ان وضع كل القطاعات تحسن ما عدا القطاع التربوي والتعليمي ولا يزال المعلم من وجهة نظر النقابة مظلوماً. لذلك طالبت النقابة بمتوسط 60 في المئة للعام الدراسي القادم وتم الاخذ في الاعتبار ان هناك مدارس ريفية لن تستطيع اعطاء اكثر من 40 في المئة وهناك ايضا مدارس تملك امكانيات عالية جداً ممكن ان تتخطى 60 في المئة، لذلك تم تحديد هذا المتوسط لعدم تضيق الخناق على المدارس المجانية والصغيرة والريفية التي لا تستطيع اعطاء في مجمل الاحوال اكثر من 40 في المئة من قيمة راتب ما قبل الازمة. يجب ان لا ننسى ان الحد الأدنى للاجور ارتفع الى 18 مليون ليرة ما سيرتفع مضاعفات على القسط باليرة اللبنانية. كما ان التضخم في البلد ازداد في ظل غلاء معيشة وارتفاع الاسعار عن ما كانت عليه الامور قبل الازمة وهو موضوع يجب اخذه في الاعتبار. هناك اسئلة عدة مطروحة جداً على الساحة التربوية وهي مسائل مصرفية تتعلق بالمعلمين من بينها ملحقات الرواتب كالضمان الصحي للمعلمين وتعويزات نهاية الخدمة. وقد دفعت كل هذه الامور في اتجاه ان تضع كل مدرسة موازنتها



الامين العام للمدارس الكاثوليكية الاب يوسف نصر.

□ انت تعلمين ان هناك اشتراكات مطلوبة للضمان ولصندوق التعويضات وللمالية تصل قيمتها الى 25 في المئة واذا تم احتسابها على الدولار كاملاً ستؤدي الى ارتفاع اضافي بقيمة 25 في المئة من قيمة صندوق الدعم بالدولار لذلك تركت المدارس الصندوق مستقلاً. الى تاريخ اليوم لا شيء جديد في هذا الموضوع، لذلك ما زلنا نتحدث عن صندوق دعم مستقل بالدولار وقسط باليرة اللبنانية وما زلنا ندفع الاشتراكات وفق القسط باليرة اللبنانية، الا انه اذا صدر اي قانون يفرض علينا دفع اشتراكات على صندوق الدعم بالدولار الامور ستتغير.

■ لكن كيف ستتعاملون مع الاهالي الذين لن يستطيعوا مواجهة هذا الارتفاع؟

□ من واجباتنا كمدرسة كاثوليكية ومدارس خاصة وانطلاقاً من رسالتنا التربوية، تأمين فرصة التعليم لكل طالب ومهما كانت ظروفه واوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، لذلك اقترح هنا ثلاثة محاور اساسية:

المحور الاول المساعدات الخارجية من خلال مجموعة من المنظمات التي تساعد، وبالتالي علينا محاولة استقطاب المزيد من المساعدات نتيجة ازدياد الحاجة.

المحور الثاني ضرورة تفعيل دور المكاتب الاجتماعية في كل مدرسة كي تلعب هذه المكاتب دورها الطبيعي لدعم الطبقة الفقيرة وغير الميسورة بشكل خاص. علينا التفتيش عن الطبقة الاكثر حاجة اليوم من فقراء وغير ميسورين ومساعدتها لتسهيل عليها عملية دفع الاقساط.

المحور الثالث هو التضامن الاجتماعي واعطي اهمية كبرى لهذا الموضوع. اذ ان هناك هوة كبيرة جداً في مجتمعنا اللبناني ما بين طبقة ثرية فوق العادة وطبقة معدومة لا تملك ما تقتات به كل يوم. على الطبقة الثرية انطلقاً من مبدأ العدالة الاجتماعية ان تساعد هذه الطبقة المعدومة وغير الميسورة حتى تستطيع تعليم اولادها وهذا حق طبيعي انساني والا اصبحنا امام كارثة اجتماعية.

”

اقترح خطة ثلاثية الابعاد ومساندة العائلات غير الميسورة

“

لمواجهة هذه التحديات وتأمين الطالب المعيشية والحياتية. ولاننا امام تنوع كبير في المدارس، فرض على كل مدرسة وضع الزيادة الانسب لها. لذلك نرى ارتفاع بعض الاقساط في المدارس من 500 الى 900 دولار واخرى من 700 الى 1500، وهناك مدارس تخطت 2000 دولار اخذة في الاعتبار انه يجب المحافظة على التنوع في كل مدرسة وان يكون هناك فرصة متاحة لكل طالب في ان يكون له الحق بالتعلم.

■ لكن تتحدثون عن الحق في التعلم لكل طالب في المدرسة الخاصة وهناك مدارس تحجز ملف الطالب او لا تسلمه نتائج بسبب عدم سداد الرسوم الدراسية؟

□ وسائل الضغط التي تسألين عنها هي امر مختلف كلياً عن الموضوع الاستراتيجي الذي نتحدث عنه. اليوم نقوم باعلانات غير رسمية وارتقائية، اما الموازنة ستحدد في نهاية الفصل الاول من العام الدراسي. لذلك، اعلمنا الاهل بشكل مسبق بما ستكون عليه الامور في العام الدراسي القادم، واضطررنا الى وضع ارقام غير رسمية استباقية حتى يكونوا الاهل على بينة ولكن القسط الرسمي يحدد في نهاية الفصل الاول من العام الدراسي

بحسب القانون 515. القانون واضح ولا نريد مخالفته، لكننا نضطر نتيجة الظروف الصعبة الى تبليغ الاهل بشكل مسبق بما ستكون عليه الامور نتيجة الموازنة المدرسية. ينص القانون 515 على انه يجب على ادارة المدرسة وضع الموازنة بين ايدي الهيئة المالية للجنة الاهل لدرسها واعطاء موافقتها وتوقيعها وهذا دور كرسه القانون 515 ونحن نحترم دور لجان الاهل.

■ لكن بذلك تبلغون الاهالي ارقاماً غير نهائية وبالتالي من الممكن ان يعجزوا عن تسديد الاقساط كما ان بعض المدارس لم تحدد بشكل نهائي مبلغ الدولار بحجة انه من الممكن ان تفرض الدولة ضريبة على هذا المبلغ؟



منخلي العالم بين ايديك

لشحن و تخليص كافة المعاملات الجمركية

من تركيا و دبي و الصين (غوانزو و ايو)

و من جميع أنحاء العالم

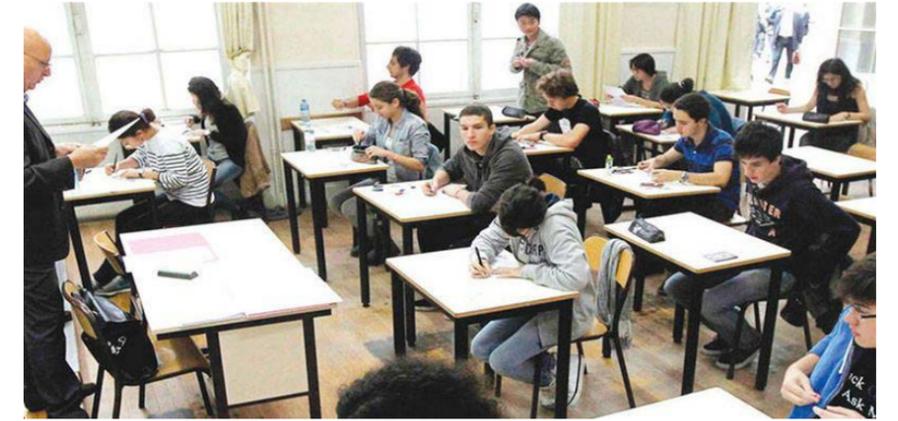
D2D



76 333 346 76 111 146

لقد عرف لبنان ببلد العلم والفكر والثقافة حيث يتخرج الطالب في مستوى تربوي رفيع يوازي مستويات العالم اجمع. لا يمكن القبول بتدني المستوى التربوي وبالاخطاء والهفوات. وقد امتلات الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي بالاخبار عن الشهادات الرسمية. وكانت لبكري مواقف واضحة وصريحة وعالية السقف ولديها الملفات كاملة وجاهزة. يجب مراجعة بكري لمعرفة التفاصيل ومعرفة الاسباب التي دفعت بها الى اتخاذ هذا الموقف والمبادرة الى معالجة هذه الثغرة بهدف المحافظة على مستوى تربوي رفيع في هذا البلد. نحن ضنينون على المحافظة على هذا المستوى وعلى ان تبقى التربية ثروة لبنان الفعلية. انطلاقا من ذلك، نحن نوجه الانظار صوب الثغرة ونقاط الضعف التي حصلت في الشهادات حتى لا تتكرر وتتم معالجتها.

■ ما الرسالة التي تتوجهون بها الى الاهالي مع بداية العام الدراسي؟
□ اعتقد ان الوسيلة الانجع للمواجهة خلال الازمات هي التكاتف والتضامن والتشاور والتفاعل من اجل وضع الاستراتيجيات الممكنة الناجحة لمواجهة الازمة وعلى قياس كل مدرسة، اذ انه لن يكون هناك استراتيجيات معممة على كل المدارس. على كل مدرسة ان تضع الاستراتيجية المناسبة لمواجهة الازمة انطلاقا من واقعها الاجتماعي والاقتصادي والانساني والتربوي، بالتشاور والتعاون بين ادارة المدرسة والاهل والمعلمين لتخطي هذه المرحلة الضاغطة من الازمة الاقتصادية نتيجة هذه الهوة الكبيرة ما بين التكاليف وامكانات الطبقة الفقيرة وقدراتها. اشدد على اهمية التضامن والتكاتف والتعاون والتشاور والتفكير المشترك ووضع استراتيجيات مناسبة حتى لا نخسر احدا، وان يكون هناك مكان لكل تلميذ في المدرسة الخاصة اذ ان حقه في التعلم مقدس ومكرس.



الوسيلة الانجع للمواجهة خلال الازمات هي التكاتف

■ هل تتخوف من تسرب مدرسي بسبب هذه الاوضاع؟
□ هذا الخطر موجود ومحدد بنا ولا نستطيع انكاره، لأن تكاليف التربية والتعليم اصبحت باهظة جدا على فئة معينة من المجتمع اللبناني. لنكن واضحين وواقعيين ونقول الامور كما هي، اصبح هناك هوة كبيرة بين ما هو مطلوب كتكاليف للتربية والتعليم في المدرسة الخاصة ومدخيل العائلات الفقيرة جدا في المجتمع. نحاول وضع استراتيجيا واليات للتخفيف من هذه الهوة لتمكين الاهالي على الاستمرار في متابعة تدريس اولادهم في المدارس الخاصة.

■ كان لديكم بعض الملاحظات على اداء وزارة التربية في موضوع الامتحانات الرسمية؟
□ في موضوع الشهادات الرسمية يجب الفصل بين امرين: اولا ان انجاز الامتحانات الرسمية في مواعيدها هو انجاز وتحد كبير ونقدر ونشكر هذا الانجاز، ولكن هناك ملاحظات وهفوات وثغرا ومشاكل عدة عانت منها الشهادات الرسمية مما يؤدي الى تدني المستوى التربوي والشهادة الرسمية في هذا البلد.

■ اقترح هذه الخطة الثلاثية الابعاد، وان تضع لجنة الاهل مع ادارة المدارس الليات التطبيقية لهذه المبادئ في كل مدرسة لتأمين مداخيل اضافية بهدف الوقوف الى جانب العائلات غير الميسورة.

■ هددت نقابة المعلمين بعدم بدء العام الدراسي المقبل في المدارس الخاصة ما لم تحل قضية صندوق التعويضات قبل ايلول ما راياكم؟
□ نتضامن ونعلن تأييدنا الكامل لهذا المطلب الذي تطالب به نقابة المعلمين، لذا يجب الاسراع في تشكيل مجلس الاشراف على صندوق التعويضات ليتحمل